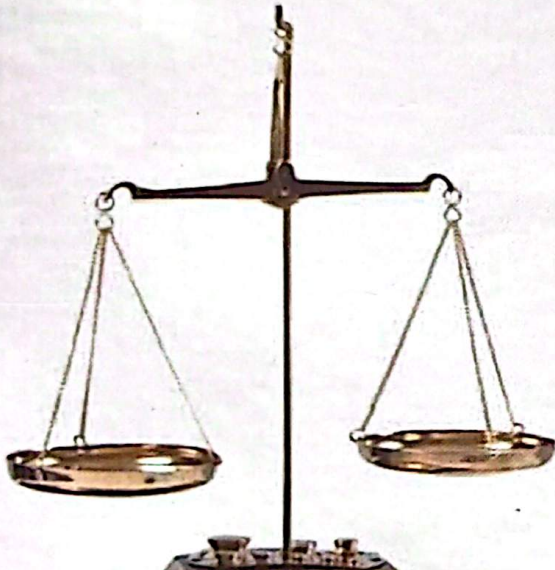




# الضمانات القانونية لتحقيق مبدأ العدالة العقدية

دكتورة

لقاء خالد عبد علي  
دكتوراه في القانون خاص



المركز الأكاديمي للنشر



للناشر والتوزيع  
سلطنة عمان

## المحتويات

5	الإهداء
7	المقدمة
13	المبحث التمهيدي: مفهوم العدالة العقدية
15	المطلب الأول: تعريف العدالة العقدية
19	المطلب الثاني: عناصر العدالة العقدية
19	الفرع الأول: المنفعة العقدية
21	الفرع الثاني: التناسب بين الأداءات
22	الفرع الثالث: التوفيق بين المنفعة والتناسب
25	الفصل الأول: الضمانات القانونية في المرحلة السابقة للتعاقد
29	المبحث الأول: مبدأ حسن النية
30	المطلب الأول: مضمون مبدأ حسن النية
30	الفرع الأول: التعريف بمبدأ حسن النية
33	الفرع الثاني: المعايير الواجب اعتمادها في قياس حسن النية
42	المطلب الثاني: دور حسن النية في تحقيق العدالة العقدية
53	المبحث الثاني: الالتزام بالإعلام قبل التعاقد
54	المطلب الأول: مفهوم الالتزام بالإعلام قبل التعاقد
54	الفرع الأول: تعريف الالتزام بالإعلام قبل التعاقد
59	الفرع الثاني: محل الالتزام بالإعلام في مرحلة ما قبل إبرام العقد
71	المطلب الثاني: تمييز الالتزام بالإعلام قبل التعاقد عما يشته به
72	الفرع الأول: الالتزام بالإعلام قبل التعاقد والالتزام التعاقدية بالإعلام
76	الفرع الثاني: التمييز بين الاعلام واعلان التجاري
80	المطلب الثالث: الطبيعة القانونية للالتزام بالإعلام
80	الفرع الأول: الاتجاه الفقهي نحو إسباغ الطبيعة العقدية على الالتزام بالإعلام
81	الفرع الثاني: الاتجاه الفقهي نحو إنكار الطبيعة العقدية للالتزام بالإعلام

المطلب الرابع: دور الاعلام في تحقيق التوازن المعرفي وأثر ذلك على العدالة العقدية	85
<b>الفصل الثاني: الضمانات القانونية في مرحلة إبرام العقد</b>	93
المبحث الأول: السبب والعدالة العقدية (فكرة اقتصاد العقد)	96
المطلب الأول: مفهوم السبب	97
الفرع الأول: النظرية التقليدية في السبب	97
الفرع الثاني: النظرية الحديثة في السبب	101
المطلب الثاني: السبب وسيلة لتحقيق العدالة العقدية	103
الفرع الأول: الوظيفة التقليدية لسبب الالتزام	104
الفرع الثاني: الوظيفة المستحدثة للسبب	106
الفرع الثالث: دور السبب في الرقابة الاقتصادية للعقد	110
المبحث الثاني: الاكراه الاقتصادي	113
المطلب الأول: فكرة الإكراه الاقتصادي	114
المطلب الثاني: العلاقة بين الاكراه الاقتصادي والعدالة العقدية	118
المبحث الثاني: العدالة العقدية كمييار لتعديل الشروط التعسفية	127
المطلب الأول: مفهوم الشروط التعسفية	128
الفرع الأول: ماهية الشرط التعسفي	128
الفرع الثاني: معايير الشرط التعسفي	135
المطلب الثاني: استبعاد الشرط التعسفي لتحقيق العدالة العقدية	140
الفرع الأول: تعديل الشروط التعسفية أو الاعفاء منها لمصلحة الطرف المذعن ...	141
الفرع الثاني: تفسير العبارات الغامضة بما لا يلحق الضرر بمصلحة الطرف المذعن	149
<b>الفصل الثالث: الضمانات القانونية لتحقيق العدالة العقدية عند تنفيذ العقد</b>	155
المبحث الأول: العدالة العقدية كمبدأ لتبرير نظرية ظروف الطارئة	158
المطلب الأول: مضمون الظروف الطارئة	159

160	الفرع الأول: تعريف الظروف الطارئة .....
162	الفرع الثاني: شروط تطبيق نظرية الظروف الطارئة .....
177	المطلب الثاني: ضوابط تدخل القاضي في تعديل العقد بسبب الظروف الطارئة ..
186	المطلب الثالث: تحقيق العدالة العقدية من خلال نظرية الظروف الطارئة.....
186	الفرع الأول: الإنقاص من التزام المدين المرهق .....
191	الفرع الثاني: زيادة الالتزام المقابل للالتزام المرهق.....
195	الفرع الثالث: الجمع بين الوسيلتين السابقتين الإنقاص والزيادة.....
197	الفرع الرابع: وقف التنفيذ.....
201	الفرع الخامس: فتح باب المفاوضات من جديد .....
	المبحث الثاني: الشرط الجزائي بين مطلب العدالة العقدية وهاجس ضمان تنفيذ
203	الالتزام .....
204	المطلب الأول: ماهية الشرط الجزائي .....
204	الفرع الأول: تعريف الشرط الجزائي.....
207	الفرع الثاني: شروط الشرط الجزائي.....
209	الفرع الثالث: علاقة السببية بين الخطأ والضرر .....
212	المطلب الثاني: تدخل القضاء لتعديل الشرط الجزائي تحقيقاً للعدالة العقدية ...
212	الفرع الأول: تخفيض الشرط الجزائي.....
220	الفرع الثاني: تعديل الشرط الجزائي بالزيادة .....
225	المبحث الثالث: الضمانات سلطة القاضي بالتدخل بالنظرة الميسرة.....
226	المطلب الأول: مفهوم نظرة الميسرة.....
226	الفرع الأول: تعريف نظرة الميسرة.....
228	الفرع الثاني: شروط الواجب توافرها لإعمال المهلة القضائية .....
236	المطلب الثاني: تمييز نظرة الميسرة عن غيرها .....
236	الفرع الأول: نظرة الميسرة وقرار تأجيل الديون .....
238	الفرع الثاني: نظرة الميسرة والوفاء عند المقدرة أو الميسرة .....

المطلب الأول: سلطة القاضي في منح نظرة الميسرة تحقبقا للعدالة العقديّة .....	241
الفرع الأول: دى سلطة القاضي في منح نظرة الميسرة بمناسبة دعوى التنفيذ .....	242
الفرع الثاني: سلطة القاضي في منح المهلة بمناسبة دعوى الحجر على المدين المفلسة	
.....	244
الفرع الثالث: سلطة القاضي في منح المهلة (نظرة الميسرة) بمناسبة دعوى الفسخ	245
.....	248
الخاتمة .....	248
قائمة المراجع .....	253
المحتويات .....	269